

**البرنامج السياسي**

**والنظام الداخلي**

**للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا**

## البرنامج السياسي

شهد العالم مؤخراً تغييرات هامة، وتطورات كبيرة في العلاقات الدولية، فيعد انتهاء سياسة الحرب الباردة، وزوال الكتلة الشرقية كأحد طرفي الصراع الدولي السابق، برز وضع د ولي جديد، وظهرت ملامح تشكل نظام دولي جديد، وتميزت هذه المرحلة بتنامي دور الأمم المتحدة والشرعية الدولية في حل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، وبتزايد اهتمام الأوساط الدولية والرأي العام العالمي بمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، مما يعزز ويدعم نضال الشعوب المضطهدة في سبيل التحرر والديمقراطية والتقدم الاجتماعي، وبذلك يعتبر العصر الحالي عصر الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وكان لا بد لهذه التطورات أن تنعكس على الوضع الملموس للشعب الكردي في سوريا، ليتفاعل مع الوضع العالمي الجديد، وكافة تطوراته الإيجابية، ويستفيد منها لدفع قضيته العادلة إلى الأمام، وتحقيق طموحاته وأهدافه المشروعة، ومن هنا، وبسبب الظروف الذاتية والموضوعية التي تكتنف مسيرة نضال الحركة الوطنية الكردية في سوريا، تبرز الحاجة الضرورية إلى النضال الجاد والمثمر لإيجاد تحالف نضالي يوحد الطاقات النضالية والإمكانات الذاتية لفصائل الحركة

الوطنية الكردية وجهات الشعب الكردي في سوريا للقيام بمهامها ومسؤولياتها الوطنية الديمقراطية والقومية.

ارتبط مصير الشعب الكردي في سوريا مع باقي أبناء الشعب السوري بموجب اتفاقية (سايكس - بيكو) عام ١٩١٦، ويعيش على أرضه التاريخية بعد تأسيس الدولة السورية في شمال وشمال شرقي البلاد، ويقوم بعض الأكراد في المنطقة الساحلية ومدن حلب ودمشق وحماة والرققة وغيرها، ويشكل حوالي ١١% من سكان سوريا، وبذلك يشكل القومية الثانية في البلاد، وخلال تاريخه الطويل ناضل الشعب الكردي إلى جانب أخيه الشعب العربي، وخاض معه المعارك البطولية التي أنجرت استقلال سوريا، وقدم قوافل الشهداء في المعارك الوطنية في حروب عام ١٩٤٨، وخلال معارك حزيران ١٩٦٧، وحرب تشرين ١٩٧٣ وأثناء الغزو الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢، وناضل معه جنباً إلى جنب في سبيل صيانة وتعزيز الاستقلال الوطني وتحرير الأراضي المحتلة.

ورغم المواقف الوطنية الثابتة للشعب الكردي في سوريا، والتزامه المبدئي بقضايا البلاد في كافة المراحل، فإنه يتعرض إلى سياسة شوفينية واضطهاد قومي وحرمان من حقوقه القومية الديمقراطية

والإنسانية، وطبقت بحقه مشاريع شوفينية وتدابير استثنائية كمشروع الخزام العربي على طول الحدود السورية مع كل من تركيا والعراق في محافظة الجزيرة (الحسكة) وبطول ٣٧٥ كم وعرض ما بين (١٠ - ١٥) كم والذي يهدف إلى تشريد الشعب الكردي من مناطقه التاريخية، وصهره في بوتقة القومية العربية السائدة، وقد تم بموجبه توطين آلاف من العوائل العربية في هذه المناطق جيء بها من محافظتي الرقة وحلب عام ١٩٧٢، وحرّم الآلاف من الفلاحين الكرد من أراضيهم الزراعية، كما نفذت السلطات السورية المتعاقبة مشروع الإحصاء الشوفيني الذي جرى في عهد الانفصال عام ١٩٦٢، وأدى في حينه إلى تجريد أكثر من مائة ألف من المواطنين الأكراد من الجنسية السورية، وحرمانهم من حقوق المواطنة مثل حق الانتفاع بالأراضي الزراعية، وحق التملك والعمل، وواجب أداء الخدمة الإلزامية... الخ. وقد أدى هذا المشروع إلى عرقلة تطور الشعب الكردي اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، مما أساء إلى الوحدة الوطنية وحرّم الاقتصاد الوطني من أيد عاملة نشيطة ومخلصة، ويعاني المواطنون الكرد باستمرار من الممارسات الشوفينية حيث يجري فصل العديد منهم من أعمالهم ومعاهدتهم بحجج واهية وغير عادلة، منطلقة من خلفية شوفينية.

إزاء التجاهل المقصود لوجود الشعب الكردي في سوريا وحقوقه القومية والديمقراطية المشروعة، ومعاناته المستمرة من الاضطهاد القومي، فقد وضعت الحركة الوطنية الكردية على عاتقها النضال السياسي والجهادي من أجل إزالة المشاريع الشوفينية والتدابير الاستثنائية بحق الشعب الكردي والدفاع عن وجوده، وتأمين حقوقه القومية والديمقراطية، والاعتراف الدستوري بوجوده، والقيام بمسؤولياتها الكاملة ضمن الحركة الوطنية العامة في البلاد من أجل التطور الديمقراطي والتقدم الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان.

إن الحركة الوطنية الكردية في سوريا هي حركة مناهضة لكل أنواع الاضطهاد والاستغلال وهي جزء لا يتجزأ من الحركة الديمقراطية في المنطقة والعالم.. ولأسباب ذاتية وموضوعية فإن الحركة الوطنية الكردية في سوريا تعرضت لانقسامات متعددة، مما ألحق ضرراً بالغاً بمسيرة نضال شعبنا الكردي وقضيته العادلة، لذلك وانطلاقاً من الإحساس بالمسؤولية تجاه واقع شعبنا ومعاناته وطموحاته المشروعة، وأيماناً من أحزابنا المتحالفة بضرورة العمل من أجل إعادة اللحمة إلى جسم الحركة الوطنية الكردية في سوريا، وفق أسس ومبادئ ديمقراطية وعلمية واضحة، ولوضع حل لحالة التمزق والصراع الضار غير المبرر

في العمل الوطني الكردي وتطوير النضال المشترك إلى صيغ أرقى وأكثر فاعلية، بشكل يتوافق مع الظروف الذاتية والموضوعية لشعبنا الكردي وحركته الوطنية، ومجمل الحركة الوطنية العامة في البلاد ويعزز أسس الوحدة الوطنية السليمة وأواصر التضامن والتآخي بين الشعبين العربي والكردي في سوريا، فإن الأحزاب المؤتلفة في التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا المعبرة عن مصالح وأمان أوسع قطاعات الشعب الكردي في سوريا، تؤكد تحالفها والتزامها بالنضال المشترك لتحقيق مهام الحركة الوطنية الكردية في سوريا على الأصعدة التالية :

أولاً — على الصعيد القومي الكردي في سوريا

١. الحركة الوطنية الكردية في سوريا جزء من الحركة الوطنية والديمقراطية والتقدمية في البلاد وهي حركة شعب مضطهد يناضل من أجل نيل حقوقه القومية والديمقراطية ضمن إطار وحدة البلاد. وهي حركة وطنية وديمقراطية معادية للعنصرية والتمييز بين المواطنين بسبب الانتماء القومي أو الدين أو المذهب.

٢. تناضل الحركة الوطنية الكردية في سوريا من أجل تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وإقامة مجتمع ديمقراطي تنتهي

في ظلّه كافة أشكال التمييز والاضطهاد القومي والطبقي وتوحيد نضالها مع القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية في البلاد، من أجل حل المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والابتعاد عن المواقف القومية الضيقة والانعزالية، وأن الحركة الوطنية الديمقراطية في البلاد مطالبة بأن تتجاوز سياسة تجاهل واقع وجود الشعب الكردي وقضيته القومية وعليها أن تتصدى لمسؤولياتها بحزم ومبدئية.

٣. إن التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا يعتبر القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية في البلاد نصيراً لقضية الشعب الكردي في سوريا، وكذلك كافة القوى الحجة للسلم والديمقراطية والاشتراكية وأنصار حقوق الإنسان في العالم.

٤. إن المجتمع الكردي في سوريا يتكون من طبقات وفئات متعددة، وأن التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا، الذي يؤمن بالتنعددية السياسية والفكرية، فإن من حق الأحزاب الكردية ممارسة نضالها الفكري والسياسي على قاعدة احترام مشروعية تعدد الآراء بعيداً عن المهاترات والأساليب

الديمقراطية، وأن يتم حل الخلافات بالحوار الديمقراطي الرفاعي  
حفاظاً على الوحدة الوطنية الكردية.

٥. يتبنى التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا أسلوب  
النضال السياسي والجهادي السلمي طريقاً لتأمين حقوق  
الشعب الكردي المشروعة التي تتمثل بالحقوق (السياسية  
والثقافية والاجتماعية).

٦. يؤكد التحالف بأهمية استقلالية قراره السياسي وفق  
مقتضيات مصلحة وخصوصية نضال الشعب الكردي في  
سوريا.

٧. النضال من أجل إلغاء مشروع الحزام العربي والإحصاء  
الاستثنائي، وكافة الإجراءات والتدابير الاستثنائية الشوفينية  
الأخرى المطبقة بحق شعبنا الكردي، والاعتراف الدستوري  
بوجوده باعتباره القومية الثانية في البلاد.

٨. القيام بنشاطات سياسية وجاهزية مشتركة على مختلف  
الأصعدة القومية والوطنية والعالمية، والاتفاق على صيغة محددة  
حول النشاطات المتعلقة بالجمعيات والمنظمات والهيئات الدولية  
والإنسانية التي تهتم بقضية الشعب الكردي.



- ٩ . الاستفادة من طاقات وإمكانات أبناء الشعب الكردي في سوريا، وزجها في النضال من أجل حصوله على حقوقه القومية والديمقراطية.
- ١٠ . تنطلق الحركة الوطنية الكردية في سوريا في نضالها من الأرضية السورية، وتعتبر المجتمع الكردي جزء من المجتمع السوري، وتحدد أهدافها ومبادئها وسبل نضالها وفقاً لما تقتضيه مصلحة الشعب الكردي في سوريا، وظروفه الخاصة والمشخصة ووفقاً لما تقتضيه مصلحة البلاد العليا.
- ١١ . العمل على نشر وتطوير الثقافة الكردية وتوحيد النشاطات الأدبية والرياضية والفلكلورية وتشجيعها، والاهتمام بتاريخ الشعب الكردي وتراثه بكافة الأشكال الممكنة.
- ١٢ . العمل على تطوير وضع المرأة الكردية على كافة الأصعدة، وتحريرها من القيود الرجعية المفروضة عليها، وصيانة حقوقها، وتشجيع مبادراتها، وإفساح المجال أمامها من أجل ممارسة حقها في العمل والنضال.

١٣. النضال من أجل الاهتمام بالمناطق الكردية لتحسين مستوياتها، وتحقيق تنمية متوازنة وعادلة فيها، أسوة ببقية مناطق البلاد، وإنشاء المؤسسات والمشاريع الاقتصادية فيها، لسد حاجات أبناء هذه المناطق وإزالة أسباب الهجرة إلى المناطق الأخرى، وإنشاء الجامعات والمعاهد العلمية فيها.

ثانياً — على الصعيد الوطني السوري

النضال من أجل :

١. إشاعة الديمقراطية لتشمل كافة جوانب الحياة في البلاد، وإطلاق الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان وإلغاء القوانين الاستثنائية بما فيها قانون الطوارئ (الأحكام العرفية) وإصدار قانون تنظيم الأحزاب، وحرية الصحافة لإرساء دعائم المجتمع المدني.
٢. إزالة الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي، وتأمين حقوقه القومية والديمقراطية، وحقوق الاقليات القومية في البلاد، وتأمين المساواة الحقيقية بين المواطنين على اختلاف انتماءاتهم وتمتين أواصر التآخي بينهم.

٣. تأمين المستلزمات الضرورية لتنمية اقتصادية تأخذ الظروف الاقتصادية العالمية بعين الاعتبار وبما يخدم تقدم البلاد وتطورها.
  ٤. تحسين الظروف المعاشية للمواطنين لاسيما أصحاب الدخل المحدود، وربط الأجور بالأسعار.
  ٥. محاربة الفساد والرشوة والمحسوبية، وتشديد مبدأ الخسبة والرقابة.
  ٦. حل المسألة الزراعية حلاً عادلاً، وإعادة توزيع الأراضي الزراعية وفق قوانين الإصلاح الزراعي دون تمييز.
- ثالثاً — على الصعيد الكرديستاني

إن انطلاق الحركة الوطنية الكردية في سوريا من الأرضية السورية، لا ينفي بأي حال من الأحوال علاقاتها وتحالفاتها مع حركة التحرر الوطني الكرديستاني بسبب الانتماء القومي الواحد، لذلك فإن التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا يدعم ويساند حركة التحرر الوطني الكردية في سائر أجزاء كردستان باعتبارها حركة شعب مضطهد محروم من حقوقه القومية المشروعة ويناضل التحالف من أجل

:

١. دعم نضال الشعب الكردي في كردستان تركيا وإيران والعراق من أجل حقه في تقرير مصيره حسبما تقتضيه الظروف المشخصة لكل جزء، ودعم نضال أكراد (الاتحاد السوفيتي سابقاً) من أجل حقوقهم القومية والديمقراطية. ودعم نضال أكراد لبنان الهادف إلى تأمين حقوقهم الديمقراطية والإنسانية والمدنية.

٢. العمل من أجل إقامة شكل من أشكال التعاون بين أطراف الحركة التحررية الكردية في أجزاء كردستان كافة، وبذل الجهود من أجل تأطير نضال الحركة التحررية الكردية على أرضية احترام الخصوصية النضالية لكل جزء، وعدم التدخل في شؤون بعضها البعض.

٣. تعزيز العلاقات النضالية، وإقامة التحالفات بين حركة التحرر الوطني الكردية والقوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية للشعوب التي يتعايش معها الشعب الكردي.

٤. دعوة أطراف حركة التحرر الوطني الكردستانية إلى نبذ سياسة المحاور وتحريم وإدانة الاقتتال بين فصائل الحركة

الكرديستانية مهما كانت الدوافع والأسباب واللجوء إلى الحوار  
الديمقراطي لحل الخلافات.

٥. عدم الاعتماد على الأنظمة التي تقسم كردستان،  
وتضطهد الشعب الكردي.

#### رابعاً — على صعيد المنطقة

تحتل منطقة الشرق الأوسط موقعاً جغرافياً وسياسياً ذا أهمية  
استراتيجية فائقة بسبب موقعها المتوسط بين قارات العالم وسيطرتها  
على طرق المواصلات، ولكونها منطقة النفط الرئيسية حيث يكمن فيها  
أكبر مخزون للاحتياطي النفطي المعروف في العالم، وبسبب الفوائد  
المالية الضخمة التي تجنيها بعض دول المنطقة من عائدات البترول والتي  
أصبحت تلعب دوراً مؤثراً في اقتصاد الكثير من الدول الرأسمالية إلى  
جانب كونها سوقاً لتصريف منتجات هذه الدول.

إن إيجاد حلول عادلة لقضايا هذه المنطقة الحساسة من العالم،  
لاسيما قضية الشعبين الكردي والفلسطيني يسهم بشكل كبير في  
استقرار وسلامة المنطقة والعالم ولذلك يرى التحالف الديمقراطي  
الكردي في سوريا ضرورة :

- ١ . إيجاد حل عادل لقضية الشعب الكردي الذي يزيد تعداده عن /٣٥/ مليون نسمة، وحل قضايا شعوب المنطقة والأقليات الموجودة فيها.
  - ٢ . إشاعة الديمقراطية، وإقرار التعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان.
  - ٣ . بناء وتمتين العلاقات النضالية بين الحركة الكردية وسائر القوى الديمقراطية.
  - ٤ . إيجاد حل عادل لقضية الشعب الفلسطيني.
  - ٥ . إرساء دعائم السلام والاستقرار في المنطقة.
- خامساً — على الصعيد العالمي

يشهد العالم في الوقت الراهن سلسلة من التغييرات العاصفة والتحولات الديمقراطية العميقة، مما يفسح المجال أمام شعوب العالم ودوله للتعاون السلمي في سبيل الحفاظ على الحياة على الأرض وحماية البيئة والمساهمة في التخلص من أسلحة التدمير الشامل وضمان حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقريرها مصيرها، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإيجاد حلول سلمية للتراعات الإقليمية وصيانة السلم العالمي، وبالفعل فقد أنجزت خطوات عديدة على طريق نزع السلاح وبخاصة النووي،

وتخفيض حدة التوتر الدولي، بعد انتهاء سياسة الحرب الباردة، كما  
أزداد وتعزز دور الأمم المتحدة والشرعية الدولية في حل المنازعات  
والمشاكل الإقليمية وتعززت القناعة بضرورة إيجاد حلول عادلة  
للمشكلات الإقليمية، وازدياد الاهتمام بإشاعة الديمقراطية وحقوق  
الإنسان، لذلك يدعو التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا إلى  
النضال من أجل :

١. إيقاف سباق التسلح ونزع السلاح النووي لضمان السلام  
العالمي، وتحقيق التعايش السلمي بين الأمم وحل النزاعات  
الإقليمية بالطرق السلمية وعلى أسس عادلة.
٢. تأييد حركات التحرر الوطني الساعية إلى التخلص من  
كافة أشكال السيطرة والاستغلال والتفرقة والتمييز العنصري.
٣. تعزيز دور الهيئات والمؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم  
المتحدة من أجل ممارسة نفوذها لحل المشكلات الدولية.
٤. حل العضلات الدولية بالطرق السلمية وإفساح المجال أمام  
الشعوب لتقرير مصيرها بنفسها.
٥. تحريم إنتاج واستخدام أسلحة التدمير الشامل الكيماوية  
والجراثيم والنوية.

٦. معاداة الأنظمة الفاشية والديكتاتورية الهادفة إلى السيطرة على مقدرات الشعوب.
٧. تعزيز العلاقات مع سائر قوى الحرية والديمقراطية والاشتراكية والسلام في العالم.



## النظام الداخلي

### أولاً — مبادئ وأسس التحالف :

- ١ . أطراف التحالف متساوية في الحقوق والواجبات.
- ٢ . التعامل الديمقراطي هو الأساس لتطوير التحالف إلى صيغ أرقى.
- ٣ . يشجع التحالف إنشاء صيغ تضامنية كردية أرقى مثل الاتحاد أو الوحدة الاندماجية بين طرفين أو أكثر من أطرافه، ويدخل العمل من أجل تحقيق هذه التطلعات في صميم الأهداف التي يجب أن يعمل كل أطراف التحالف من أجلها.
- ٤ . لا ينفى التحالف وجود خلافات فكرية وسياسية لا تؤدي إلى التناحر بين أطرافه، والتحالف مبني على تغليب نقاط الاتفاق على نقاط الخلاف.
- ٥ . كل طرف في التحالف له الاستقلالية الكاملة في رسم سياسته أو اتخاذ مواقفه السياسية بشرط أن لا تتعارض مع أهداف التحالف وسياسته أو يؤدي إلى التدخل في الشؤون الداخلية لطرف آخر أو إلى المس باستقلاليته أو وحدته.

٦. يقف التحالف بوجه الأعمال الانشقاقية ويجارب كل الأساليب المتنوية التي تنال من التعامل الديمقراطي والروح الرفاقية بين أطراف التحالف.

ثانياً — هيكل التحالف :

تشكل هيئات التحالف وفق التصاعد التالي :

لجان الفروع، لجان المناطق، اللجنة العليا.

أ — لجان الفروع : يتم تشكيل لجان الفروع للتحالف وتحديد عددها من قبل اللجنة العليا حسب الظروف المستجدة ومتطلبات تطوير وتعزيز نضال التحالف، وذلك في المناطق التي تتواجد فيها منظمات وقواعد حزبية أو أكثر من الأحزاب المتحالفة وتعقد اجتماعاتها كل شهر مرة، وترتبط بلجان المناطق.

ب — لجان المناطق ومهامها :

١. تشكل لجان تحالفية في المناطق الكردية من قبل اللجنة العليا، وتعمل تحت إشرافها ويمثل كل طرف من التحالف بعضو واحد في كل لجنة من هذه اللجان.

٢. تعقد لجنة المنطقة اجتماعاً دورياً كل شهر وترفع التقارير الدورية عن نشاطها إلى اللجنة العليا.
٣. تقوم بتنفيذ سياسة التحالف وقرارات اللجنة العليا في منطقتها.
٤. يحق للجان المناطق أن تنتقد قرارات اللجنة العليا نقداً بناءً، على أن لا يحول ذلك دون تنفيذها، كما يحق للجان المناطق تقديم اقتراحاتها الخاصة وتسجيل الاحتفاظ بآرائها المغيرة.
٥. مسؤولية لجان المناطق والفروع تكون بالتناوب.
٦. يحق للجان المناطق القيام بأنشطة ومبادرات ذاتية في دائرة عملها بما يخدم أهداف التحالف.

#### ج — اللجنة العليا :

١. تقود التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا، هيئة قيادية تسمى (اللجنة العليا)، ويمثل كل طرف من التحالف فيها بعضوين من لجنته المركزية.
٢. تتولى اللجنة العليا تنفيذ سياسة التحالف وبرامجه المقررة كافة.

٣. تعقد اللجنة العليا اجتماعاً دورياً كل شهرين، وتعقد الاجتماعات الاستثنائية في حال طلب أكثرية أطرافها.
٤. رئاسة اللجنة العليا تكون دورية بالتناوب بين الأطراف، كل أربعة أشهر، وفي حال غياب الطرف الرئيس ينوب عنه أكبر الأعضاء سناً.
٥. القرارات الصادرة عن اللجنة العليا ملزمة لكل أطراف التحالف وفي جميع المناطق.
٦. لكل طرف في التحالف حق الاحتفاظ برأيه حول المسائل المطروحة، وتصدر القرارات من اللجنة العليا بأغلبية الثلثين.
٧. تعقد اللجنة العليا اجتماعاً موسعاً كل ستة أشهر بحضور المسؤولين الأوائل من كل طرف.

#### الصلاحيات والمهام الأساسية للجنة العليا :

- ◆ القيام بنشاطات سياسية وجمهيرية على الأصعدة الوطنية والقومية بما لا يتعارض مع أهداف التحالف وبرنامج عمله، والاستعانة بإمكانيات وقدرات الشخصيات الوطنية الكردية في تحقيق ذلك ضمن أطر مناسبة.

- ◆ تحديد المواقف السياسية من مختلف القضايا بشكل ينسجم مع مبادئ التحالف وبرنامجهم.
- ◆ إصدار البيانات السياسية باسم التحالف والمواقفة على إصدار جريدة التحالف بالصيغة النهائية.
- ◆ دراسة طلبات الانضمام الجديدة إلى التحالف والبت فيها بأغلبية الثلثين.
- ◆ ممارسة عقوبة التجريد أو الفصل بحق كل طرف يخالف البرنامج السياسي أو النظام الداخلي.
- ◆ إجراء التعديلات اللازمة على البرنامج السياسي والنظام الداخلي للتحالف بعد عودة ممثلي كل طرف إلى قيادته، ومن ثم اتخاذ القرار بأغلبية الثلثين.

**د - المجلس العام للتحالف :** ويتكون من أعضاء الاجتماع الموسع للجنة العليا للتحالف ،ومن عدد من الشخصيات الوطنية المستقلة المنتخبة من مجالسها المحلية .وتحدد مهامها وصلاحياتها كما يلي :

١-مناقشة المواضيع السياسية وأنشطة التحالف وفقا لبرامجها ، واتخاذ القرارات اللازمة بأغلبية الثلثين .

- ٢-قرارات هذا المجلس ملزمة لأطراف التحالف.
- ٣-يعقد اجتماعاته الدورية كل أربعة شهور، أما في الحالات الاستثنائية،  
تعد بناء على دعوة من اللجنة العليا للتحالف، أو بدعوة من أكثر من  
نصف أعضاء المجلس العام المستقلين .
- ٤-للمجلس الحق في تشكيل لجان من أعضائه عند الضرورة .
- ٥- للمجلس الحق في رفع صفة العضوية عن أعضاء من المستقلين في  
المجلس عند توفر المبررات لذلك، ويتم انتخاب البديل من قبل المجلس  
المحلي المعني .
- ٦-يقود اجتماعات المجلس العام، الحزب الذي يتولى رئاسة الدورة .
- ٧-تحدد الدورة الانتخابية للأعضاء المستقلين في المجلس العام كل ثلاث  
سنوات، وذلك اعتباراً من عقد أول جلسة للمجلس العام .
- المجالس المحلية :** وتتكون من الأعضاء الذين يتم اختيارهم من قبل  
أطراف التحالف، وتتحدد مهامها بما يلي :
- ١- انتخاب ممثليها إلى المجلس العام بحسب النسبة المخصصة لكل منطقة .
- ٢-بحث القضايا المحلية والسياسية، ورفع التوصيات إلى المجلس العام عن  
طريق اللجنة العليا للتحالف .

٣- عقد اجتماعها الدورية كل ثلاثة أشهر مرة واحدة، أما في الحالات الاستثنائية، فتعقد بناءً على دعوة اللجنة العليا أو المجلس العام .

**الهيئة العامة للمجلس العام :** وتتكون من أعضاء المجلس العام ومن أعضاء كافة المجالس المحلية للمستقلين، وتحدد مهامها في عقد اجتماعها الدورية المحددة بكل سنة مرة واحدة لبحث ومناقشة القضايا السياسية والاجتماعية العامة، ورفع توصياتها إلى المجلس العام عن طريق اللجنة العليا للتحالف...

#### **ثالثاً - اللجان التحالفية الخاصة :**

- ◆ تشكل اللجنة العليا، حسب اقتضاء الحاجة والظروف، لجناً تحالفية خاصة تضم ممثلاً واحداً عن كل طرف بهدف القيام بأي نشاط تحالفي يحظى بأهمية استثنائية.
- ◆ تشكل اللجنة العليا للتحالف لجنة الثقافية والإعلام تضم ممثلاً عن كل طرف، وتخضع لإشراف اللجنة العليا في كل نشاطاتها، وتتخصص مهام لجنة الثقافة والإعلام فيما يلي:
  ١. تتولى إصدار جريدة دورية للتحالف.
  ٢. تقوم بإصدار مجلة كردية وعربية فصلية.

٣. تقوم بالإشراف على ترجمة وتأليف ونشر الكتب

والكراسات التي تعني بالشؤون الكردية.

٤. تتولى تطوير إصدارات التحالف شكلاً ومضموناً.

رابعاً — أحكام عامة :

- ◆ يعتبر كل حزب في التحالف وحدة لا تتجزأ.
- ◆ تحل الخلافات والمشاكل الطارئة بين أطراف التحالف بما يتفق مع البرنامج السياسي للتحالف ونظامه الداخلي، وبروح رفاقية ونظرة موضوعية وتعامل ديمقراطي سليم.
- ◆ أ — لا يكتمل نصاب اجتماعات هيئات التحالف إذا تغيب أكثر من طرفين بعد توجيه الدعوة للجميع في المرة الأولى.
- ب — لا يعتبر أي اجتماع شرعياً إذا حدث فيه تغيب بسبب عدم توجيه الدعوة.
- ج — عندما يُوجَل الاجتماع بسبب التغيب، وتوجه الدعوة الثانية يكتمل النصاب بحضور الأغلبية.
- ◆ الطرف المتغيب بدون عذر شرعي للمرة الأولى يوجه إليه التنبيه من قبل اللجنة العليا، والطرف المتغيب بدون عذر شرعي للمرة الثانية يوجه إليه الإنذار من قبل اللجنة العليا.



- ◆ يحق للجنة العليا تجميد عضوية الطرف المتغيب أكثر من مرتين متواليتين بدون عذر شرعي.
- ◆ لكل طرف من التحالف حق الانسحاب منه بقرار من اللجنة المركزية المعنية.
- ◆ تسمية مندوبي أطراف التحالف في اللجنة العليا واللجان الأخرى وتبديلهم، يعودان إلى اللجنة المركزية للطرف المعني.
- ◆ الشؤون المالية : تتكون مالية التحالف من مساهمات الأطراف، وجميع المصاريف والنفقات التي تتطلبها نشاطات لجان التحالف يعود تقديرها وصرفها إلى اللجنة العليا حصراً.

-----

الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)  
الحزب اليساري الكردي في سوريا  
الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا  
حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكتي)  
تشرين الأول/ ٢٠٠٦

التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا :  
هو ائتلاف سياسي يتكون من أربعة أحزاب سياسية  
كردية تأسس في ١/شباط/١٩٩٢.

تم النشر في موقع نوروز [www.yek-dem.com](http://www.yek-dem.com)

بصيغة PDF

البريد الإلكتروني: [info@yek-dem.com](mailto:info@yek-dem.com)

بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٤